أقر اللائحة التنفيذية لقانون المياه وشكل لجنة لمعالجة مديونية الأوقاف

مجلس الوزراء يوافق على مشروع إنشاء مؤسستي توليد ونقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها

تشكيل لجنة تحضيرية لإنشاء بنك خاص بالمغتربين اليمنيين

■ صنعاء/سبأ

وافق مجلس الوزراء، في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور، على مشروعي قرارين بإنشاء المؤسسة العامة لتوليد ونقل الطاقة الكهربائية والمؤسسة العامة لتوزيع الطاقة الكهربائية ووجه باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة لاصدار القرارين.

ويأتي القراران في إطار عملية إعادة هيكلة وتنظيم قطاع الكهرباء، وبما يواكب التغيرات المؤسسية الناشئة في هذا القطاع وبما يتفق وما جاء في قانون الكهرباء رقم ١ لسنة ٢٠٠٩م الذي أكد على الفصل الوظيفي التام لأنشطة القطاع والتوليد والنقل والتوزيع.

ويقع المشروعان في عدد من المواد تشمل التسمية والتعاريف والأنشاء والأهداف ومهام واختصاصات المؤسسة ورأس مال المؤسسة ومصادر تمويلها وإدارة نشاطها والأحكام الختامية.

وتهدف المؤسسة العامة لتوليد ونقل الطاقة الكهربائية إلى المساهمة في إنجاز خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال المساهمة وتحسين نوعية وتطوير الخدمات التي تقوم بها في مجال توليد ونقل الطاقة الكهربائية وفقا للمعايير المعتمدة فنيا وذلك من خلال ممارستها لمجموعة المهام والاختصاصات ومنها وضع الخطط والبرامج الاستثمارية للاستفادة من مختلف المصادر التمويلية المتاحة في إطار التوجهات العامة للدولة وإقامة وإدارة وتشغيل وصيانة المنشآت اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية وشبكات نقل الطاقة عبر خطوط النقل ٤٠٠ و٢٣٢ كيلو فولت، بالإضافة إلى تنظيم حركة الاحمال على شبكات النقل في جميع أنحاء الجمهورية من خلال مركز التحكم الوطني والمنشآت اللازمة لنقل الطاقة الكهربائية إلى جانب الرقابة الفنية على محطات توليد الطاقة الكهربائية ومحطات التمويل والعمل على تطوير واستغلال الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة المتجددة صديقة البيئة في الجمهورية لتوليد الطاقة الكهربائية إلى غير ذلك من الأنشطة المؤسسية والفنية.

في حين تهدف مؤسسة التوزيع إلى ضمان توزيع الطاقة الكهربائية بجودة واعتمادية عاليتين وبأقل كلفة ممكنة وأفضل كفاءة لتغطية المتطلبات من الطاقة في كافة أنحاء الجمهورية، فضلا عن إقامة وإدارة وتشغيل وصيانة الشبكات الكهربائية الهوائية والأرضية ومحطات التحويل اللازمة لتوزيع الطاقة الكهربائية إلى مراكز الاستهلاك بغرض تقديم الخدمات الكهربائية وبيعها للمستهلكين في الجمهورية بشكل آمن ومستمر وبجودة وأسعار مناسبة وغيرها من المهام والاختصاصات المنخطة بإدارة عملية التوزيع الكهربائي وتطويره بما يترجم توجهات الدولة ويلبي تطلعات المجتمع في هذا المجال.

ووافق مجلس الوزراء، على مشروع اللائحة التنفيذية لقانون المياه رقم ٣٣ وتعديلاته ووجه باستكمال الإجراءات القانونية لاصدارها.

وتهدف اللائحة المقدمة من وزير المياه والبيئة إلى تنفيذ أحكام القانون في مجالات تنظيم وإدارة وتنمية وترشيد استغلال الموارد المائية وحمايتها من الاستنزاف والتلوث ورفع كفاءة نقل وتوزيع استخداماتها وحسن صيانة وتشغيل منشئاتها وإشراك المنتفعين بإدارتها في مراحل تنميتها وإستثمارها وحمايتها والمحافظة عليها.

وأرت اللائحة أهمية خاصة للآلة جوانب أساسية من شأنها تعزيز الكفاءة في إدارة الموارد المائية تتمثل في التركيز على الادوات المؤسسية الرسمية والشعبية وتكاملها وعدم تضارب المهام والصلاحيات بما في ذلك ما يتعلق بأسس وآليات تخطيط وإدارة الموارد المائية والتزامات المتبادلة في المستويات القطاعية والسلطة المحلية ولجان الأحواض وتنظيمات مستخدمي المياه. وكذا نهوية وعي قانوني يعزز من إدارة هذه الموارد من خلال وضوح الحقوق والواجبات للمستفيدين والموظفين معا من جهة ومساعدة المختصين على كيفية أداء مهامهم اليومية، من جهة أخرى، إضافة إلى تكامل الاستفادة من الحوافز الاقتصادية والفنية والقانونية بما يعزز السيطرة على تنمية واستغلال الموارد المائية على قاعدة عدالة الانتفاع في المياه بما يعزز الثقة بحقوق الانتفاع وبالإدارة معا، ويساعد على الاستخدام الرشيد واستدام لهذه الموارد وتنميتها.

ويقع اللائحة في تسعة أبواب تتضمن التسمية والتعاريف والأهداف والمبادئ العامة، تنظيم إدارة وتخطيط الموارد المائية، استخدامات المياه، حقوق وتراخيص المياه، الحفاظ على المياه وحمايتها من التلوث، إجراءات الضبط والعقوبات الجزائية، الرسوم والأحكام الختامية والعامة، وتكتسب أهمية قصوى في دعم تنفيذ القانون لاسيما في ظل الوضع المائي الشحيح الذي تواجهه كثير من المناطق اليمنية.

وأطلع المجلس على مذكرة وزير شئون المغتربين بخصوص التصورات والمقترحات اللازمة لانشاء بنك المغتربين وذلك في إطار تنفيذ مخرجات المؤتمر العام الثالث للمغتربين.

وشكل المجلس بهذا الشأن لجنة تحضيرية لانشاء هذا البنك برئاسة وزير شئون المغتربين وعضوية الوزارات ذات العلاقة إلى جانب البنك المركزي اليمني، وبحيث تتولى اللجنة إعداد مشروع النظام الاساسي وعقد التأسيس للبنك مع ملف لكل الوثائق اللازمة للحصول على الترخيص وفقا لما نص عليه قرار محافظ البنك المركزي اليمني رقم ٢ لسنة ١٩٩٧م بشأن لائحة شروط وضوابط منح تراخيص ممارسة النشاط المصرفي، فضلا عن التواصل والتنسيق مع الجاليات اليمنية بالخارج عبر سفارات وقنصليات اليمن بشأن دعوة المغتربين للاكتتاب في أسهم البنك وغير ذلك من المهام والإجراءات الخاصة بعملية الإنشاء.

ويأتي بنك المغتربين لتوفير الآلية المؤسسية لتوظيف مدخرات وأموال المغتربين وإدارتها من قبل المغتربين أنفسهم بما يعود بالنفع عليهم وعلى الاقتصاد الوطني بخلاف تسهيل تحويلات المغتربين الخاصة والتجارية والاستثمارية في مختلف بلدان المهجر بقدر كبير من الامان والسرعة وبما يضمن تعبئة مدخرات المغتربين اليمنيين من مختلف البلدان وتأمين احتياجاتهم لكل الخدمات المصرفية التقليدية والاسلامية وإضفاء الحماية والشفافية والضمانية إلى نفوسهم في الحفاظ على مدخراتهم وتجسيد تطلعاتهم في هذا الإطار المعبر عنها في مؤتمرهم العام الثالث.

وناقش المجلس مشروع التنمية والترقيم للشوارع الرئيسية والسريعة للمنطقة الجنوبية من أمانة العاصمة المجموعة الأولى .. وأقر بهذا الشأن استكمال الإجراءات التنفيذية لبدء عملية التسمية والترقيم من قبل أمانة العاصمة بالارتكاز على إبراز الهوية الوطنية والبعد الثقافي في التسمية لمختلف الشوارع.

ووافق مجلس الوزراء، في ضوء مناقشته لمذكرة وزير الصناعة والتجارة بشأن أوضاع الشركة اليمنية الكويتية للتنمية العقارية على تعديل النظام الأساسي للشركة وذلك بتعديل المواد ٢٨ و٢٥ و٣٤ و١٩ و٦ منه بما يعزز من الأداء الإداري والتشغيلي للشركة ويفعل دورها الاستثماري في مجال التنمية العقارية وتعزيز الدور الوقائي لمختلف أنشطة الشركة.

وأطلع المجلس على مذكرة نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية بخصوص طلب محافظ الضالع إصدار قرار بتعيين أمين عام للمجلس المحلي لمديرية جحاف وذلك بسبب تعذر اجتماع المجلس المحلي للمديرية خلال الانتخابات الداخلية التي أجريت في الفترة ٣-٥ مايو ٢٠١٠م، مما ترتب عليه تعذر انتخاب الأمين العام ورئيسة اللجان المتخصصة.

ووافق المجلس على طلب التعيين وذلك استنادا لأحكام قانون السلطة المحلية في مادته رقم ٤٤ والفقرة «هـ» من اللائحة التنظيمية التي تنص على أن يقوم الوزير بعرض أمر المجالس المحلية التي لم تتمكن من عقد اجتماعها الاول على مجلس الوزراء، مشفوعا برأيه لاتخاذ ما يراه مناسبا بشأن كل منها.

وأطلع المجلس على تقرير وزير الأوقاف والإرشاد حول مستحقات الأوقاف لدى الجهات الحكومية وناقش السبل الكفيلة بتسديدها على مستوى كافة الجهات المعنية.

وأكد المجلس بهذا الشأن على قراره رقم ٤٦٤ لسنة ٢٠٠٨م وبشأن معالجة مديونية الأوقاف لدى الجهات الحكومية. وشكل لجنة برئاسة وزير الشئون القانونية وعضوية وزيري الأوقاف والإرشاد والمالية لاعداد الآلية التنفيذية للقرار بما في ذلك التأكيد على توقيع المحاضر المشتركة بين وزارة الأوقاف والجهات المعنية بهذا الشأن والرفع بالنتائج إلى المجلس للمناقشة واعتماد ما يلزم.

واستعرض المجلس تقرير وزير النفط والمعادن حول المؤتمر الثالث للنفط والغاز والمعادن الذي عقد بصنعاء، خلال الفترة ١٨ -١٩ اكتوبر ٢٠١٠م وماخرج به من توصيات ونتائج إيجابية لصالح هذا القطاع.

وأقر المجلس انعقاد المؤتمر بشكل دوري كل سنتين، وذلك لما من شأنه تسليط الاضواء على التطورات الاقتصادية والقانونية والتعاقدية التي تطرأ على الصناعة البترولية في اليمن والاستفادة من الخبرات والمعلومات والمستجدات الدولية والأقليمية والمحلية في هذا المجال.

ووافق المجلس على مشروعي القرارين المقدمين من وزير الخارجية بشأن الموافقة على إقامة علاقات دبلوماسية بين اليمن وجمهوريتي استونيا والجبل الأسود ووجه باستكمال الإجراءات القانونية بشأن القرارين.

وأطلع المجلس على التقرير الأسبوعي لوزير شؤون مجلسي النواب والشورى عن سير تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى المجلسين وذلك خلال الفترة من ٧٣ وحتى ١٩ديسمبر الجاري.

وأطلع المجلس على تقرير وزير الزراعة والري عن نشاطات الشركة العامة لإنتاج بذور البطاطس بمحافظة ذمار وذلك للفترة من ١٩٧٧م وحتى ٢٠٠٩م، كما أطلع على التقرير السنوي الفني لهيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية المقدم من وزير النفط والمعادن.

وفيما يتعلق بمعالجات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على تقريري وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الأول حول مشاركتها في اجتماعات الدورة الـ٣٠ لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب الذي عقد في القاهرة يومي ١٢ و١٣ ديسمبر الحالي والثاني بشأن مشاركتها في الاجتماع التنسيقي الـ٣٨ لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد على هامش اجتماعات الدورة الـ٣٠ لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في القاهرة، وعلى تقرير وزير المياه والبيئة عن مشاركة اليمن في المؤتمر الـ١٦ للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول التغيرات المناخية والمؤتمر السادس للأطراف في بروتوكول كيوتو الذي عقد في مدينة كانكون بالمكسيك في ٢٧ نوفمبر ٢٠١٠م، وعلى تقرير وزير النقل بشأن مشاركته في الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء النقل العرب التي عقدت في منطقة البحر الميت بالأردن يومي ١٣ و١٤ ديسمبر الجاري.

إقرار انعقاد المؤتمر العام للنفط والغاز والمعادن بشكل دوري كل سنتين

وزير العدل يلتقي نظيريه الأردني والمغربي في القاهرة

القاهرة/سبأ

التقى وزير العدل الدكتور غازي شائف الأغبري أمس، بالعاصمة المصرية القاهرة على هامش مشاركته في الاجتماع المشترك لوزراء العدل والداخلية العرب بمقر الجامعة العربية، نظيره الأردني هشام التل.

وجرى في اللقاء، بحث أوجه التعاون الثنائي، في المجال القضائي وسبل تعزيزه وتطويره، خاصة ما يتعلق بمجالات التدريب والتأهيل. وتطرق اللقاء إلى زيارة الأساتذة الأردنيين الذين تم الاتفاق على قدومهم لليمن للتدريب بالمعهد العالي للقضاء، وكذا نتائج زيارة الخبراء الأردنيين لوزارة العدل للقيام بأعمال تقييم الإصلاحات والكفاءة في المحاكم اليمنية.

وفي لقاء مماثل بحث الدكتور الأغبري مع وزير العدل المغربي محمد الطيب الناصري، التعاون القضائي بين البلدين الشقيقين، في ضوء الاتفاقيات الموقعة خاصة ما يتعلق بتدريب القضاة اليمنيين المتخصصين في المحاكم التجارية، في المملكة المغربية.

وزير التربية يبحث مع نظيره التونسي إمكانية تبادل الخبرات والتجارب في قطاع التعليم

تونس/سبأ

التقى وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالسلام الجوفي على هامش المؤتمر العام العشرين للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في العاصمة التونسية نظيره التونسي حاتم بن سالم .

بحث اللقاء أوجه التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين في قطاع التعليم سيما تبادل الخبرات وإمكانية الإستفادة من التجربة التونسية في مجال تطوير المناهج التعليمية.

وخلال اللقاء استعرض الوزير الجوفي الإصلاحات التي يشهدها قطاع التعليم في اليمن لمواكبة التطورات المعرفية والانسانية.

من جانبه أكد الوزير التونسي إمكانية تبادل الخبرات وتبادل التجارب مع اليمن، معربا عن استعداد بلاده لإستضافة أولمبياد عربية في مجال العلوم والرياضيات.

وزارة الدفاع وهيئة الأركان تنعيان العميد قناف الجعدبي

صنعاء/سبأ

نعت قيادة وزارة الدفاع ورئاسة هيئة الأركان العامة المغفور له بإذن الله العميد قناف محمد ناصر الجعدبي الذي وافته المنية أمس عن عمر ناهز الـ٧٠ عاماً قضى معظمه في خدمة الوطن في صفوف القوات المسلحة.

وسيوارى جثمان الفقيد الثرى الساعة العاشرة صباح اليوم الأربعاء بمسقط رأسه قرية الجعاذب بني مطر.

تغمد الله الفقيد بواسع رحمته وألهم أهله وذويه الصبر والسلوان. إنا لله وإنا إليه راجعون.

Yemen LNG Company — الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال

A Job Vacancy

Yemen LNG Company operates a 2-train liquefied natural gas processing plant at Balhaf, a gas pipeline, and a harbour on the Gulf of Aden which exports up to 6.7 million tons of LNG per annum for an anticipated lifespan of over 20 years. The Company's offices are based in Sana'a. Yemen LNG Company has the following position to be filled by a competent candidate in accordance with the job requirements as specified hereunder:

Job Title: Treasury Accountant
Department: Finance
Reports to: Cash Management Supervisor
Work Location: Sana'a — Ref #: 305

Duties & Responsibilities:

- Process local and international payments in SAP including initial review of payments issued by Treasury Accounting Assistant.
- Operate the Online Electronic Fund Transfer Software (EFT).
- Process Bank Guarantees as and when received from different business units.
- Daily update of bank statements in SAP.
- Managing check books and control the check stock of YER and USD currencies.
- Work closely with YLNG banks on issues relating to payments and bank guarantees and maintain good corporate banking relationships to facilitate smooth banking process.
- Reconcile cash deposits against proceeds register for lunch coupons and investigate any variances.
- Act as an Assistant Custodian for Treasury's Petty Cash Fund.
- Handle any other Treasury related tasks as required.

Qualifications Required:

- Bachelor degree in Finance or equivalent
- Minimum 3 years finance experience of which one year should have been spent in a Treasury role.
- Excellent interpersonal skills
- Excellent written and spoken English and Arabic.
- Excellent knowledge of MS office Applications. Knowledge of ERP is desirable.

APPLICATION PROCESS

1 Visit Yemen LNG's website at (WWW.YEMENLNG.COM).
2 Go to Careers, then to Vacancies to enter our Web Application System.
3 Register your personal and professional data in order to log in and apply.
4 Do not make duplicate applications by fax, etc.
5 Yemen LNG Company will contact the selected candidates for interview and further assessment.
6 Applicants who are not contacted have not been successful but can still apply for future positions.

CLOSING DATE – Sunday, 2 January 2011 — WWW.YEMENLNG.COM